مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.3)
July 2021

دور المراجعة البيئية في التنبؤ بالفشل المالي
دراسة ميدانية (المصنع السوداني الماليزي-2021م)

د.عباس عبدالله الحسين محمد / استاذ الإدارة المشارك / جامعة العلوم والتقانة/السودان
د.نمارق أزهري احمد إسماعيل/ أستاذ المحاسبة المساعد / جامعة العلوم والتقانة/السودان

المستخلص:

تناولت الدراسة دور المراجعة البيئية في التنبؤ بالفشل المالي، وتمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي؟ وهل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي؟ وهل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي؟ وهدفت الدراسة إلي التعرف متطلبات عمل ونطاق وعناصر المراجعة البيئية ومن ثم مساهمتها في التنبؤ بالفشل المالي ، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وحلاً لمشكلتها . قام الباحثان بصياغة الفرضيات وهي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي.وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي . وتوصلت الدراسة إلي أن متطلبات ونطاق المراجعة البيئية تساعد الإدارة علي التنبؤ بالفشل المالي ،أتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالمراجعة البيئية وإتباع الطرق السليمة للوصول إلي معلومات تساعد الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه في المستقبل وتمكن الإدارة والمستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

الكلمات المفتاحية : المراجعة البيئية ،الفشل المالي.

Abstract

The study deals with the role of environmental auditing in predicting financial failure, and the problem of the study is is there a statistically significant relationship between the requirements of environmental auditing and forecasting financial failure? Is there a statistically significant relationship between the elements of the environmental review and the prediction of financial failure? Is there a statistically significant relationship between the scope of the environmental audit and the prediction of financial failure? The study aimed to identify the work requirements, scope and elements of environmental auditing, and then their contribution to predicting financial failure, and to achieving the objectives of this study and a solution to its problem. The two researchers formulated the hypotheses and there is a statistically significant relationship between the requirements of the environmental review and the prediction of financial failure, and there is a statistically significant relationship between the elements of the environmental review and the prediction of financial failure. There is a statistically significant relationship between the scope of the environmental audit and the prediction of financial failure The study concluded that the requirements and scope of the environmental audit help the management to predict financial failure. The study followed the historical approach, the deductive approach, the inductive approach and the descriptive analytical approach. The study recommended paying attention to environmental auditing and adopting sound methods to reach information that helps management predict financial failure before it occurs in the future, and enables management and investors to make rational investment decisions.

Keywords :Environmental auditing, Financial failure

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد:

تواجه مهنة المراجعة في الوقت الحاضر مجموعة من المشكلات المعاصرة التي ترجع إلى التغيرات والتطورات البيئية المحيطة بها، أهتم عدد من الباحثين والهيئات البحثية، والتنظيمات المهنية بموضوع المراجعة البيئية من جوانبه المختل، ونتيجة للنمو والوعي لدى مختلف أفراد المجتمع فقد أصبحت حماية البيئة من الالتزامات الأساسية التي تسعى إليها المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها حتى تستطيع الاستمرار في مزاولة نشاطها وتعتبر المراجعة البيئية بمفهومها الحديث إدارة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الأمر الذي جعل المراجعة البيئية أداة مهمة في ظل الضغوط المتزايدة على المؤسسات من جانب أطراف متعددة. و يتجسد دور المراجع في تقييم مدى الالتزام بالسياسات البيئية للوحدة والتنبؤ بالفشل المالي وإعداد تقرير للإدارة بذلك، وانطلاقا من الحقائق السابقة تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجعة البيئية في التنبؤ بالفشل المالي .

مشكلة الدراسة:

تواجه العديد من المؤسسات عدد من العقبات والأمور الطارئة التي تؤثر علي استدامتها والتي لم تكن في الحسبان وقد يعترضها أزمات متعددة تفرض عليها التعامل المباشر معها .واتخاذ التدابير اللازمة لتفاديها وطبيعة التعامل مع تلك العقبات والأزمات لذلك لابد من البحث عن وسيلة لمساعدة متخذي القرارت للتغلب علي مثل هذه العقبات والأزمات والتنبؤ بها والتي قد يواجهها عند قيامه بمهامه المختلفة عند صياغة القرار البيئي .حيث تتمثل مشكلة الدراسة في الآتي:

1. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي؟
2. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي؟
3. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي؟

أهمية الدراسة:

أهمية علمية:

1. الحداثة النسبية للموضوع، خاصة على المسئولين في ظل اهتمام عالمي في حشد للجهود الدولية لتخطي العقبات والأمور الطارئة والتنبؤ بها .
2. تمثل هذه النوعية المتخصصة من البحوث إضافة للمكتبات.
3. كذلك تظهر الأهمية العلمية في إيضاح وجود فجوة بين المجتمع والمراجعين بسبب عدم الفهم الكافي لمهام المراجعين وعدم المعرفة بالمراجعة البيئية.

أهمية عملية:

1. أن تطبيق المراجعة البيئية يمكن أن يساهم في التنبؤ بالفشل المالي لما توفره من معلومات تتصف بدرجة عالية من الجودة عن الأداء البيئي والبيئة الخارجية المحيطة بالمنشأة من خلال عناصر ونطاق عمل المراجعة فيها وكذلك المواصفات التي يجب توفرها في المراجع الخارجي القائم ببرنامج المراجعة للتنبؤ بالفشل المالي .
2. التاكيد على أن استخدام المراجعة البيئية كأداة فعالة من شأنها العمل علي التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت.
3. تقديم التوصيات اللازمة لتصحيح المسار أولاً بأول وتجنب الانحرافات وتقليل مشاكل الفشل المالي والتنبؤ بها.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة بصورة رئيسية إلى التعرف على دور المراجعة البيئية في بالفشل المالي و يتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان أثر متطلبات المراجعة البيئية في التنبؤ بالفشل المالي.
2. دراسة دور نطاق المراجعة البيئية في التنبؤ بالفشل المالي.
3. توضيح أثر عناصر المراجعة البيئية في التنبؤ بالفشل المالي.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة وحلاً لمشكلتها . قام الباحثان بصياغة الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي.

منهجية الدراسة :

تقوم الدراسة على المناهج التالية:

1. **المنهج التاريخي**: وذلك لعرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. **المنهج الاستنباطي**: وذلك لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات
3. **المنهج الاستقرائي**: لاختبار مدى صحة تلك الفرضيات.

المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل الدراسة الميدانية واستخراج النتائج والتوصيات.

أدوات ومصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: الاستبيان.

المصادر ثانوية: الكتب ،والرسائل الجامعية، والدوريات العلمية .

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود المكانية : الخرطوم –المصنع السوداني الماليزي .

الحدود الزمنية :2021م

الحدود البشرية : عينة من العاملين بالمصانع السودانية .

ثانياً: الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، ونذكر منها:

1) دراسة: زهير (2009م)(1):

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه المراجعة البيئية في تحسين كفاءة وفعالية أداء الوحدات الاقتصادية في السودان، وهدفت الدراسة إلى عكس مدى اهتمام الوحدات الاقتصادية التي لها علاقة بالتلوث البيئي بالالتزام بالمراجعة البيئية وأثر ذلك على تحسين كفاءتها وسياساتها الإدارة المخططة، توصلت الدارسة إلى أن الوحدات الاقتصادية التي لها علاقة بالتلوث البيئي، وأن المراجعة البيئية في الوحدات الاقتصادية العاملة بالسودان اختيارية. واوصت الدراسة بضرورة تطبيق نظام المراجعة البيئية في الوحدات الاقتصادية العاملة بالسودان ووضع إطار عام يحكمها والاهتمام بالمراجعة لترشيد السياسات الإدارية وتحقيق الإفصاح والشفافية عن الآثار البيئية.

2) دراسة: د. عبد الناصر (2014م) (2):

تكمن مشكلة الدراسة في أنه هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدعيم المقومات الشخصية لمراقب الحسابات وتفعيل دوره عن مراجعة الأداء البيئي في منشآت الأعمال المصرية، وهل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدعيم مقومات أداء مراقب الحسابات وتفعيل دوره عند تخطيط وتنفيذ مراجعة الأداء البيئي في منشآت الأعمال المصرية. وهدفت الدراسة إلى تصميم إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات عند مراجعة الأداء البيئي في منشآت الأعمال المصرية. توصلت الدراسة إلى أن مراجعة الأداء البيئي هي عمل إضافي لواجبات مراقب الحسابات في أية منشأة أو شركة أعمال يترتب على قيامها بأنشطتها المختلفة آثار سلبية على البيئة وأن من خصائص مراجعة الأداء البيئي للشركة أنها مراجعة مستمرة تتم بشكل منتظم على مدار الفترة المالية وليست مراجعة نهائية تكون مرة واحدة في نهاية الفترة المالية فقط. وأوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية وورش عمل فعالة ومدروسة للمحاسبين والمراجعين المهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة عن الأداء البيئي للشركة.

---

(1) زهير عبد الله دفع الله، دور المراجعة البيئية في تحسين كفاءة وفعالية أداء الوحدات الاقتصادية في السودان، (جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2009م).

(2) عبد الناصر محمد سيد درويس، إطار مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات عند مراجعة الإدارة البيئي في منشآت المصرية، (جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2014م)، ص ص 4-52.

3) دراسة سليم (2015م)(3):

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات ما العلاقة بين الأداء المالي والفشل المالي؟ ما مدي مقدرة تقييم الأداء المالي للشركات على التميز بين الشركة السليمة والشركة الفاشلة؟ هل يمكن بناء نموذج ذي قدرة تنبؤيه يساعد على كشف فشل الشركات؟ هدفت الدراسة لوضع مفهوم لظاهرة الفشل المالي واستعراض المفاهيم الشبيهة بالفشل المالي، وقياس الأداء المالي بالنسب المالية الحديثة والتقليدية، والتعرف على مقدرة هذه النسب على التميز بين الشركة السليمة والشركة الفاشلة.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي. من أهم نتائج الدراسة أن نسبتين من أصل خمس نسبة لها القدرة على التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات السليمة،وتمثلت في كل من نسبة العائد على الأصول، ونسبة دوران رأس المال.أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها محاولة إدراج تقرير دوريا بتقرير تقوم به الشركة،هذا التقرير يختص بتقييم أداء الشركة سنويا أو سداسياً،مما يجعل منه مرجعاً في اتخاذ كل القرارات اللازمة، تطوير برامج إلكترونية تتضمن أهم النسب التي لها القدرة على التنبؤ بالفشل،لتزو يد إدارة الشركات بالمعلومات قبل حدوث الأزمة بفترة كافية لاتخاذ التدابير اللازمة، ضرورة أن يفرض السوق المالي على كل الشركات نشر مجموعة من النسب المالية التي يراها السوق كفيلة في التنبؤ بمخاطر الفشل،والإفلاس.

4) دراسة: غمام (2015م)(4):

تكمن أهمية الدراسة في انه إلى أي مدى يمكن أن تساهم تطبيق المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية. وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع عام يتعلق بتطوير مهنة المراجعة لتشمل الأمور البيئية وذلك استجابة لتزايد الاهتمام بالمحافظ على البيئة وحمايتها من الأضرار. توصلت الدراسة إلى عدم قدرة النظام المحاسبي للمؤسسة على تقديم معلومات على آثار نشاطاتها على البيئة والمجتمع بشكل دقيق وقلة الإطارات المتخصصة في مجال البيئة. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاهتمام بالنظافة والأمن والعمل على إيجاد نظام متكاملة لمراجعة الأنشطة التي تزاولها المؤسسة ورفع مستوى الوعي البيئي لدى العمال من دورات تكوينية وندوات التوعية.

5) دراسة: نهي (2016م)(5):

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة دور المراجعة البيئية في دعم الميزة التنافسية.. وهدفت الدراسة التعرف على دور المراجعة البيئية في خفض تكلفة المنتج وبيان دور المراجعة البيئية في تحقيق جودة المنتج ودراسة دور المراجعة البيئية في تحقيق رضا العملاء. توصلت الدراسة إلى ان تطبيق المراجعة البيئية في المنشآت بطريقة سليمة يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة حجم النشاط وأن الفحص الدقيق للأنشطة البيئية والتأكد من مدى سلامتها يساهم في تجنب الشركات الصناعية للمخاطر، اوصت الدراسة بضرورة إلزام المنشآت الصناعية بالتشريعات والقوانين البيئية وأن على المنشآت الصناعية أن تضع سياسات بيئية خاصة بها، وضرورة الالتزام بتلك السياسات والقوانين البيئية للمساعدة في إجراء المراجعة البيئية.

---

[3]) سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2015م.

(4) غمام مراد ود حمون قوزي، أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية، (جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2015م).

(5) نهى بلولة الأمين بابكر، المراجعة البيئية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية السودانية، (جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2016م).

6) دراسةعزت (2018م)(6):

تمثلت مشكلة الدراسة فى التساؤل هل يوجد فاعلية لنموذج كيدا الخاص بالتنبؤ بالفشل المالي على الشركات المدرجة على بورصة عمان؟ وهدفت الدراسة لمعرفة تأثير فاعلية لنموذج كيدا الخاص بالتنبؤ بالفشل المالي على الشركات المدرجة على بورصة عمان.وقد تم تطبيق هذه النموذج على 52شركات تم إحالتها للتصفية أو شركات متوقفة و52شركات مستمرةُ مريغ(حالة للتصفية).

من أهم نتائج الدراسة أن عدد الشركات التي حققت نموذج كيدا من حيث التنبؤ بالفشل المالي والإحالة للتصفية قد بلغ (8)من أصل (52) شركات تم تضمنها في عينة الدراسة، وكانتُ محالة للتصفية، في حين لم تتحقق نتائج نموذج كيدا عند شركتين من الشركاتُ محالة للتصفية، أي ما نسبته (82%)من العينة، بينما بلغ عدد الشركات التي حققت نموذج كيدا من حيث عدم الإحالة للتصفية (3)من أصل (52) شركات تم تضمينها في عينة الدراسة، في حين لم تتحقق نتائج نموذج كيدا عند (7) من أصل (52) شركات أظهرت وجود الفشل المالي. أوصت الدراسة بضرورة العمل وفق مقاييس نموذج كيدا للكشف المبكر عن الفشل المالي بالشركات.

الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

يري الباحثان أن الدراسات السابقة تناولت المراجعة البيئية من حيث تقويم الأداء البيئي وتطوير الأداء البيئي في المؤسسات الاقتصادية . بينما تتناول الدراسة الحالية نطاق عمل ومتطلبات وعناصر المراجعة البيئية والتي تساعد علي التنبؤ بالفشل المالي .

6) عزت هاني ابو عزت، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2018م.

المحور الثاني : المراجعة البيئية:

اولا: تعريف المراجعة البيئية:

اتخذت المراجعة عدة تعاريف حيث تعددت باختلاف الباحثين والمؤلفين وإن كلمة "audit" جاءت من كلمة "audire" التي تعني الاستماع" Ecouter " عرفتها الجمعية المحاسبية الأمريكية على" أنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".

وعرفتها كذلك على" أنها عملية تجميع الأدلة من المعلومات بما يؤدي إلى تحديد درجة العلاقة بين المؤسسات والمقاييس المحددة لها من قبل ويجب إتمام عملية المراجعة بواسطة شخص مستقل".(7)

نتيجة لنمو الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع فقد أصبح هدف حماية البيئة من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها حتى تستطيع الاستمرار في مزاولة أنشطتها، كما أن هناك اهتمام متزايد بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المراجعة البيئية في تحقيق هذا الهدف، وتعددت مفاهيم البيئة . وعرفت أيضاً بأنها "عبارة عن عملية فحص فني شامل ودقيق للسياسات والبرامج والأنشطة البيئية التي تنفذها الوحدات الاقتصادية أو الحكومات المختلفة للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير والقوانين والالتزامات المحلية والدولية المرتبطة بحماية البيئة والموارد المادية والبشرية، وذلك في ضوء المستندات والسجلات والدفاتر والقوائم والتقارير المؤيدة لعملية الفحص".(8)

ولقد عرفها مجمع المراجعين على" أنها جزء متكامل من نظام البيئة ومن خلالها وبواسطتها تحدد إدارة المنشاة ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بالمنشاة كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية التشريعية بالإضافة إلى متطلبات السياسة الداخلية وعرفت على أنها عملية منسقة لتحقق من موضوعية الوثائق التي تم الحصول عليها وإيجاد أدلة مراجعيه لتحديد ما إذا كانت الأنشطة البيئية والإحداث والاشتراطات ونظم الإدارة أو المعلومات بخصوص هذه الشؤون متوافقة مع المراجعة الوظيفية وتوصل النتائج الخاصة بهذه العمليات إلى العميل.

ثانيا: أهداف المراجعة البيئية: إن المراجعة البيئية يتم القيام بها بهدف:(9)

1. التأكد من أداء الوحدات المختلفة بالمؤسسة وكفاءتها في إدارة العمليات والموارد الأولية والبشرية والأنشطة البيئية بما يحقق الاقتصاد والكفاءة والفعالية.
2. ترشد القرارات المتعلقة بالبيئة التي تتخذها المؤسسة والأجهزة والوكالات الحكومية.
3. زيادة اهتمام الإدارة ووعيها بالأداء البيئي.
4. فحص مدى التزام المؤسسة بمعالجة التأثيرات السلبية على البيئة من خلال أنشطتها.
5. تقديم تقرير بيئي عن نتائج ما يتم التوصل إليه.
6. التقليل من المخاطر البيئية المحتملة ومحاولة معالجتها.

---

(7) محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)، ص6.

(8) إبراهيم أحمد الصعيدي، دارسات متقدمة في المراجعة "في ضوء إرشادات ومعايير المراجعة الدولية"، القاهرة، 1998م، ص182.

(9) أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، مرجع سابق، ص 532.

7. التأكد من التزام بالنظم الإدارة البيئية ونظم الرعاية الصحية والسلامة البيئية.
8. التأكد من رقابة إدارة المؤسسة على الأنشطة البيئية.
9. التأكد من أن البيانات والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها.
10. مساعدة الإدارة على التنبؤ بالمشاكل البيئية بدلا من التفاعل البسيط معها، ولفت انتباهها إلى المتطلبات البيئية.
11. المساهمة في إدارة المخاطر البيئية، والتعرف على الأسباب التي قد تعوق تحقيق المستوى المطلوب للأداء البيئي، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها، وتقديم التقرير بذلك لإدارة المؤسسة.

ثالثا: عناصر المراجعة البيئية:

تختلف إستراتيجية المراجعة البيئية عن إستراتيجية المراجعة العادية المألوفة في أن عناصر الإستراتيجية الأولى تكون منفردة لارتباطها بالمجال البيئي، ومن المفروض أن وظائف كل من المراجعة البيئية الداخلية والخارجية تكون منظمة جيداً، وأن القائمين على عملية المراجعة لديهم المعرفة اللازمة تماماً كما في عمليات المراجعة العادية، وباختصار فإن عناصر إستراتيجية المراجعة البيئية تتمثل فيما يلي: (10)

1. **الهدف**: فالهدف يجب أن يحدد بصورة واضحة، وفيما إذا كان تحديد التوافق، أو فحص العمليات لتحديد المنهج الملائم، أو تحديد التكاليف أو تقييم الالتزامات المحتملة أو غير ذلك.
2. **المستخدمون**: تأسيساً على الهدف السابق تحديده يجب تحديد مستوى التأهيل المطلوب في فريق المراجعة، وهذا يمكن أن ينطوي على معرفة المراجعين والمهندسين والعلميين والمقدرة القانونية.
3. **مدى (مجال) المراجعة**: حيث يجب تحديد ذلك الجزء أو تلك الأجزاء من الوحدة الاقتصادية التي ستغطيها عملية المراجعة.
4. **توثيق**: وهو ينطوي على جمع المعلومات على التشريعات الحكومية، والمعايير البيئية المحددة بواسطة الصناعة والحكومة، وحالة الفنون التكنولوجيا للعمليات والجوانب البيئية المرتبطة بالتنظيم.
5. **الخطط**: يجب أن تكون هناك خطط موضوعة لعملية المراجعة، وهذه الخطط يجب أن تشمل التداخلات بين الأنظمة المختلفة، درجة الاختبار والاستكشاف العلمي الذي سيكون مطلوباً والمنهج الذي سوف تستخدم وتشمل أيضاً تحديد الحاجة لاستقدام متخصصين من الخارج.
6. **برنامج المراجعة**: حيث يجب أن تكون هناك خطة للمسح المبدئي ولبرنامج المراجعة المحدد على ضوء نتائج هذا الفحص.
7. **الجدولة**: حيث يتم جدولة مراحل عملية المراجعة لمقابلة متطلبات الزمن والتتابع.
8. **تقديرات التكلفة**: حيث يتم تقدير كافة التكاليف اللازمة لتنفيذ عملية المراجعة، ووضع الترتيبات الخاصة بتوفير الاعتمادات اللازمة.

(10) منصور أحمد البديوي و كمال خليفة أبوزيد و هيبت محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص285-287.

9. **المعايير**: حيث يجب تحديد معايير للأهمية النسبية للعناصر محل المراجعة، ولدقة العينات والخصائص النوعية المرتبطة بعملية المراجعة.
10. **التخطيط لعملية الفحص**: حيث يتم وضع خطط عملية الفحص بواسطة المراجعين وخبراء القانون والمهندسين والخبراء العلميون، كما يجب تحديد أساليب حل الخلافات والموافقة عليها.
11. **التقرير**: حيث يجب تحديد شكل التقرير مع وضع إطار مبدئي لمحتويات التقرير بمجرد الانتهاء من عملية المسح أو التقييم المبدئي.
12. **توزيع التقرير**: حيث يتم توزيع تقرير المراجعة بعد التصديق عليه من المراجعين المختصين ومن الإدارة.

رابعا: أنواع المراجعة البيئية :- تنقسم المراجعة البيئية[11] إلي ما يلي:

1. **مراجعة الالتزام**:تعتبر أكثر أنواع المراجعة انتشارا خاصة في المجالات الصناعية وذلك بسبب المسؤولية المدنية والجنائية الناشئة عن انتهاك القوانين البيئية ، فعدم الالتزام بالتشريعات البيئية له تأثير مالي علي القوائم المالية للمنشأة الاقتصادية.
2. **مراجعة نظم الإدارة البيئية** :اهتمت المنظمات الدولية بوضع معايير بهدف تحسين الأداء البيئي وتهتم بقياس مدي التزام المنشات الاقتصادية بمبادرات تقليل نسبة النفايات وحماية البيئة ، ومن أجل ذلك يتم تحديد المسؤولية القانونية عن نظم الإدارة البيئية .
3. **مراجعة انتقال الأصول**: وهي مراجعة التي تحدث عن انتقال ملكية الأصول والالتزامات المرتبطة بها سواء شراء أو بيعاً ويعتبر من أفضل الوسائل التي تستخدم في تقييم الأخطار البيئية المتعلقة بالأصول الثابتة بصفة عامة الأراضي بصفة خاصة كما يهتم هذا النوع من المراجعة بفحص المنشات لتحديد مدي خلوها من التلوث البيئي ويطلق عليها مراجعة الاستحواذ والتجريد.
4. **مراجعة المعالجة والتخزين والتصرف في مستلزمات الإنتاج**:تتضمن متابعة الممتلكات ذات الخطورة من مصدرها إلي أن يتم تدميرها والقضاء عليها
5. **مراجعة منبع التلوث والوقاية منه**:وتهدف إلي التعرف علي فرص تقليل النفايات والقضاء علي التلوث ومنعة من المنبع .
6. **المراجعة المالية الناشئة عن المسؤوليات البيئية**:وهنا دور المراجعة البيئية يتمثل في التحقيق من معقولية التقديرات لتلك الألتزامات ومدي ملائمة الأسلوب المتبع للافصاح عن تلك الالتزامات بالقوائم المالية(تسعير التعريفات،فرض الرسوم،الضرائب)
7. **مراجعة الأنشطة**:وتشمل مراجعة نشاط الشراء علي استفسارات عن الأجراءات التي يتبعها الموردين للتأكد من التزامهم بالمعايير البيئية المقبولة.
8. **مراجعة المنتج**:هذا النوع يقوم بتقييم العمليات الإنتاجية للتأكد من مدي تمشي المنتج مع المصالح البيئية الحساسة وأن أنتاج المنشات الاقتصادية لمنتجات ذات أثر سلبي علي البيئة يؤدي إلي عزوف المستهلكين عن شراء تلك المنتجات.

---

11)لطفي أمين السيد، ليلي عبد الحميد،دراسة تحليلية للاتفاقات البيئية الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، العدد (2), 2010م , ص40-41

خامسا : متطلبات تطبيق المراجعة البيئية:

يجب توفر عدد من المتطلبات حتى تحقق المراجعة البيئية أهدافها واهم هذه المتطلبات :(12)

1. وجود مبادئ ومعايير بيئية يعتمد عليها لأداء المراجعة البيئية
2. وجود نظام للمحاسبة البيئية بالمنشآت محل المراجعة, لأن وجود نظام يقوم على مقومات نظم تكاليف بيئية يساعد المراجع الخارجي على تقييم المحاسب البيئي، ومدى الإفصاح عن الأداء البيئي والتأكد من صحة عرض البيانات، وعدالة القوائم المالية في التعبير عنها.(13)

وهناك عدة متطلبات اخرى تتمثل في الآتي:(14)

3. وجود إطار تشريعي متكامل يحدد نظام المراجعة.
4. توافر معايير محددة للمراجعة البيئية.
5. توفر الإمكانيات البشرية المؤهلة والمدربة.
6. اقتناع المسئولين بدور وأهمية المراجعة البيئية.
7. تصميم وتنفيذ نظام لحماية البيئة، يتضمن سياسات وأهداف وبرامج لتقييم الأداء البيئي.
8. وجود سياسات بيئية معروفة، ووجود خطة زمنية لمتابعتها.

سادسا : نطاق المراجعة البيئية:

ويشتمل علي جوانب عملية المراجعة من وجهة نظر المراجع الخارجي ويشتمل علي الأتي:

1. مراجعة مدي ألتزام المنشأة بالقوانين البيئية ذات العلاقة.
2. فحص القوائم والتقارير البيئية
3. مراجعة الالتزامات البيئية علي المنشأة
4. مراجعة عمليات المعالجة والتخزين والتخلص من النفايات والمخلفات الصناعية.
5. مراجعة دور المنشأة في مكافحة التلوث وتقليله ومدي إمكانية القضاء عليه من المصدر.
6. مراجعة جودة أداء نظم الإدارة البيئية
7. مراجعة وتحليل دورة حياة المنتج أو النشاط خلال جميع مراحل حياته.

---

(12) مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية في إدارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة، أثر عدم الالتزام بمتطلبات المراجعة البيئية على تقويم الأداء البيئي في المنشآت الصناعية السودانية، مجلة نصف سنوية محكمة، جامعة أم درمان الإسلامية، ، العدد الأول، 2012م، ص97–100.

(13) محمد حسني عبد الجليل، طار مقترح للمراجعة البيئية في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر: كلية التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1996م، ص181.

(14) علي عبد الله أحمد الجبري، إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لمراجعة الأداء البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2007م، ص37–38.

المحور الثالث: الفشل المالي

أولاً: مفاهيم في الفشل المالي:

أن مفهوم الفشل هو مفهوم قانوني يرتبط بإعلان أو إشهار المؤسسات أو المنشات إفلاسها، إلا انه غالبا ما تختلط المفاهيم في هذه الأبحاث بحيث تستخدم العديد من المصطلحات ككلمات مترادفة المعنى مثل :العسر المالي(Financial Hardship)- الفشل المالي(Financial failure)، الافلاس المالي(Financial Bankruptcy) (15).

1) مفهوم للعسر المالي : هنالك مفهومين للعسر المالي:

العسر المالي الفني، وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل المترتبة عليها بالرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات والالتزامات عليها.

العسر المالي الحقيقي ، وهو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها بالإضافة إلى انها تعاني من تراكم الخسائر لديها, وترتب علي ذلك ان إجمالي الموجودات لديها يقل عن إجمالي المطالب.

2) مفهوم الفشل المالي:هنالك مفهومين للفشل المالي(16):

الفشل الجزئي/الاقتصادي(Economic Failure)

عدم قدرة المؤسسة على تحقيق معدل عائد من تشغيل واستثمار اصولها يساوي أو يفوق(=+) تكلفة راس المال المستثمر فيها.

الفشل الكلي/المالي(Financial Failure).

توقف المؤسسة كليًا عن سداد الالتزامات مع تراكم الخسائر –وبالتالي توقف نشاطها.

تنشأ هذه الحالة عندما تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة –وتكون غير قادرة على مواجهة نوعين من المخاطر :

المخاطر التشغيلية (مرتبطة بالقرارات التشغيلية و الاستثمارية) : وهي التي تؤثر سلبا على عائدات و أرباح المؤسسة (تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى) –كنتيجة لبعض المتغيرات (...؟؟؟).

المخاطر المالية (مرتبطة بقرارات التمويل) : وهي التي تؤثر سلباً على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها تجاه الغير (قيمة موجوداتها غير كافية لتغطية التزاماتها) مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها .

تختلف حالة الفشل المالى من منظمة لأخرى , فقد يقصد به مصطلح أو أكثر من المصطلحات التالية: الديون المتعثرة , الديون الحرجة , الديون المشكوك فيها , الديون الراكدة , الديون المستحقة , الديون المجمدة , الديون غير العاملة , الديون المجنبة .

3) مفهوم الافلاس المالي (Financial Bankruptcy):

يشير هذا المصطلح من الناحية القانونية إلى حالة الإفلاس القضائي التي تتعرض له المؤسسة كنتيجة لتوقفها عن سداد ديونها في مواعيد استحقاقها ، بحيث يتم إشهار إفلاسها و ذلك بحكم من المحكمة المختصة بغرض تصفيتها و بيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون إلى أصحابها

---

[15]) يونس علي أحمد، الفشل المالي من منظور قانوني، (عمان: دار وائل للنشر، 2008م)، ص 45.

16) نبيل عبدالسلام شاكر ,الفشل المالي (التشخيص – التنبؤ–العلاج –منهج التحليل), كلية التجارة جامعة عين شمس, ص(13).

ثانياً: مراحل الفشل المالي: تمرحل حالة الفشل المالي بعدة مراحل هي(17):

1) **مرحلة الحضانة**: ومما لا شك فيه أن المؤسسة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل:
   - التغيير في الطلب على المنتجات .
   - والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة.
   - وتقادم طرق الإنتاج.
   - وتزايد المنافسة.

   وغالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة((عدم قدرة المؤسسة على تحقيق معدل عائد من تشغيل واستثمار اصولها يساوي أو يفوق(=+) تكلفة راس المال المستثمر فيها(ضعف السيولة النقدية).

2) **مرحلة الضعف المالي (عجز النقدي)**: تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي، ويكون ذلك عادة عندما تواجه المؤسسة عدم القدرة على مواجهة احتياجاتها النقدية الفورية، وفي هذه المرحلة تكون أصول المؤسسة أكبر من التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، وربما تستمر هذه المرحلة لعدة شهور، وتبرز هذه الحالة كنتيجة لارتكاب أخطاء جوهرية أو كما يصفها Argenti بالأخطار الكارثية ، واهم مظاهر هذه الأخطاء:
   - النقص الحاد في الطلب علي منتجات المشروع .
   - تدهور الموقف التنافسي للمشروع .
   - ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج .
   - الزيادة الكبيرة في تكاليف التشغيل .
   - إقرار توسعات إستثمارية دون توفر رأس المال العامل الكافي لمواجهتها.

3) **مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي / مظاهر الانهيار)**:

وكنتيجة لارتكاب الأخطاء النوعية / الكارثية فان المؤسسة تكون في هذه المرحلة قد بدأت بالسير في طريق الانهيار Collapse ، و تكون أعراض الوصول إلى العسر المالي قد بدأت بالظهور بشكل واضح و متزايد. تكمن هذه المرحلة في عدم قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، و تشير الدلائل و المؤشرات المالية في هذه المرحلة إلى انه هناك سنة أو سنتين على الأكثر تفصلان بين المؤسسة و بين حالة الفشل المالي الكلي.

---

[17]) * نبيل عبدالسلام شاكر , مرجع سابق, ص(17).

*هندي منير إبراهيم صالح , التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابع للقطاع ، المجلة العلمية ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة قطر ، المجلد .1991.

* محمود جلال الكسار،استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الإداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات(الفشل المالي (بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية ا لاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزرقاء،الأردن، 2009م،ص 25.

*الشريف ريحان, التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة , جامعة باجي مختار,عنابة,ص(40).

4) مرحلة الفشل الكلي (الافلاس المالي): هذه المرحلة هي المرحلة الأخيرة و التي تكون المؤسسة قد وصلت فيها إلى لحظة الفشل المالي الكلي. وتعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المؤسسة ، فلا يمكن للمؤسسة تجنب الاعتراف بالفشل ، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول المؤسسة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية. وهناك مجموعة من المؤشرات على احتمالية إفلاس المؤسسة, اهمها :

- تدني الربحية او تحقيق خسائر لفترات متتالية.
- عدم القدرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة أو المصنعة محليا.
- اختلال هيكل رأس المال كالاعتماد المتزايد على الاقتراض ، وتدهور الموجودات المتداولة ونسب السيولة.
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في حجم الديون و إعادة جدولتها.
- عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة، مما يستدعي أحيانا اقتطاع احتياطيات كبيرة لمواجهة الخسائر.
- تأخر إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح ، مما يؤدي إلى تأخير معرفة الوضع الحقيقي للمؤسسة.

ثالثا : اعراض وأسباب الفشل المالي([18]):

(1) أعراض الفشل المالي :

تمثل الأعراض الخطوط الحمراء التي لا بد أن تخلق جواً من التوتر والانزعاج لدى الملاك او الادارة العليا للمشروع (مجلس الادارة) . وهذه الأعراض تشير إلى مواطن الخطر في عمليات المشروع الفنية وفي تصرفات الإدارة . وهنا يتطلب الأمر ضرورة معرفة أسباب هذه الأعراض واتخاذ ما يلزم من الإجراءات التصحيحية لتجنب حدوث الفشل المالي للمشروع ، ومن أهم هذه الأعراض:

(أ) **تدهور موقف رأس المال العامل :** يعني ذلك الانحدار المستمر في رأس المال العامل وعدم كفايته لتمويل عمليات المشروع . ويتضمن رأس المال بنود "النقدية ، المخزون ، والحسابات المدينة" . ويشير ضعف رأس المال العامل إلى انخفاض درجة السيولة في بنوده (أي بطء تحويل بنوده إلى نقدية) .

(ب) **انخفاض مستوى المبيعات** :إن انخفاض مستوى المبيعات يجعل المشروع في موقف حرج وخاصة إذا كان هذا الانخفاض مستمر ولا يستتبعه انخفاض مماثل في التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى نتيجة طبيعية وهو هبوط حجم الأرباح المحققة .

(ج) **انخفاض مستوى الأرباح :** يعتبر انخفاض الأرباح المستمر أحد مظاهر الفشل المالي للمشروع ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض المبيعات أو زيادة تكاليف التشغيل .

(د) **ارتفاع نسب المديونية :** إن ارتفاع نسب وقيم مديونية المشروع تمثل أيضاً مظهراً من مظاهر الفشل المالي ، وخاصة إذا وصل المشروع لمرحلة لا يستطيع دفع أجور عامليه .

(2) أسباب الفشل المالي:

[18]) * حمزة محمود الزبيدى ، " :**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي** –، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ،2000 .
● الشريف ريحان, التعثر المالي, مرجع سبق ذكره , ص(45).

لما كان العسر المالي يؤدي في مراحل متقدمة منه إلى الفشل في حالة عدم البحث عن مسبباته ووضع الحلول اللازمة قبل استفحاله- فالعسر المالي هو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها ، أو استعادة توازنها (المالي والنقدي أو التشغيلي) .

توجد أسباب متعددة لتعثر المؤسسة تعود كلها في النهاية إلى سوء الإدارة ,و أن الإدارة هي المسؤولة و في المقام الأول عن الوصول بالمؤسسة إلى حالة عدم كفاية السياسات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية والادارية . فاذا كانت ادارة المؤسسة :

- لا تقوم بإجراء دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع الاستثمار سيكون مآلها الفشل.
- او توزع استثماراتها بين الموجودات الثابتة و الرأسمال العامل بطريقة غير متوازن -بحيث أنها تستثمر بإفراط في الموجودات الرأسمالية فان ذلك سيؤدي إلى أزمات سيولة قد تهدد بقاء المؤسسة و استمراريتها.
- او تتبع سياسة تمويلية تعتمد بشكل رئيسي على الاقتراض(القروض)، فان ذلك قد يؤدي إلى فشلها. فعندما تكون نسبة المديونية مرتفعة و يحدث انخفاض في اجمالي الأرباح عما كان متوقعا، فان هناك احتمالا كبيرا بان لا تتمكن المؤسسة من تغطية التزاماتها المالية الثابتة (أي التكاليف على الدين و دفعات تسديد القروض), مما قد يعرضها للإفلاس, و يكون ذلك اكثر احتمالا إذا كانت الأموال المستمدة من القروض قد استعملت لتمويل استثمارات طويلة الأجل لا يمكن استعادة تكاليفها إلا على المدى البعيد.

ومما سبق و بشكل عام يمكن رد فشل المالي بالمؤسسة الى الاسباب التالية (19):

أسباب خارجية مرتبطة بالظروف الاقتصادية كالكساد ، الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي و ارتفاع تكلفة التمويل، و الانخفاض المضطرد في قيمة العملة وحدوث تقلبات حادة في أسعار الصرف والتي تؤدي إلى تصاعد قيمة مديونيات العديد من المنشات المقترضة مما يتسبب فى حدوث اختلال في الهيكل التمويلي ، عدم استقرار السياسات الاقتصادية، والقرارات الحكومية –المنافسة الشديدة جانب وجود تغيرات تكنولوجية متلاحقة في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج، وأيضا التغيرات السوقية من حيث دخول منتجات جديدة بكثرة في الأسواق وعدم مقدرة الإدارة أو العمالة التعامل مع تلك التغيرات .

أسباب داخلية : وتصنف الى :

اسباب ادارية : تتمثل بشكل رئيسي في:ضعف الإدارة، ، وغياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة ووجود الصراعات بين أعضاء الإدارة العليا ، والتوجهات الخاطئة للإدارة ، وتعتبر الأسباب الإدارية القاسم المشترك في معظم المنشآت المتعثرة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكاف للموظفين حتى لو كان الموظفين ذو كفاءة عالية، ومهارات ممتازة فيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم من الإدارة ، حيث ان هذه الأسباب و في معظمها تتمثل في عوامل تخضع مباشرة لسيطرتها ، لذا معظم الباحثين يميل في هذا الاتجاه أي إعطاء الأهمية الكبرى إلى الأسباب الداخلية الإدارية، إذ يعود إليها حوالي اكثر من (90%) من حالات الفشل المالي وبالتالي الإفلاس .

[19]) الشريف ريحان, التعثر المالي, مرجع سبق ذكره , ص(61).

أسباب مالية : تتمثل بشكل رئيسي في:ضعف الإدارة المالية: ومن مظاهر ذلك ارتفاع المديونية, وتأخر تحصيل الديون، عدم التناسب بين رأس المال والقروض مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسة مما يؤدي ذلك إلى تراكم الديون بصورة تؤثر بالسلب على نتائج الأعمال وظهور مشاكل كبيرة مع فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بالديون والإسراف في معظم بنود الإنفاق بما لا يتناسب مع ما يتحقق من الإيرادات ، والمصاريف الباهظة لأعضاء مجالس الإدارات ووجود بعض التجاوزات الكثيرة في التكلفة الاستثمارية للمؤسسة .

إلا انه من الضروري الإشارة إلى أن هناك الكثير من حالات التعثر والفشل المالي تحدث كنتيجة لتضافر كل من الأسباب الخارجية و الأسباب الداخلية، و ذلك على اعتبار أن الأسباب الخارجية هي بمثابة العارض الذي يمتحن قدرة إدارة المؤسسة على تجاوز الصعوبات الخارجية و الاستمرار في النشاط الاقتصادي بصورة عادية و طبيعية.

رابعا: طرق و إجراءات معالجة الفشل المالي:

تختلف طرق معالجة المؤسسات التي تواجها مشاكل مالية بحسب درجة الفشل التي وصلت إليها:

فإذا كانت الآفاق المستقبلية للمؤسسة ما زالت واعدة، و هناك رغبة من قبل الدائنين في التعاون مع المؤسسة للإبقاء على عميل مربح على المدى البعيد، قد يعرض الدائنون تقديم تنازلات طوعية للمؤسسة, تتضمن التنازلات الطوعية تمديد فترة استحقاق الديون، أو تخفيض قيمة الديون بنسبة معينة، أو مزيج الاثنين معا.

أما إذا كانت الآفاق المستقبلية لها لا تعد بالكثير من الخير ، لكن الدائنين يفضلون الإبقاء على المؤسسة لان قيمتها كمؤسسة مستمرة اكبر من قيمتها التصفوية، فان الحل يكون بإعادة تأهيل المؤسسة من خلال إعادة تنظيمها . وتهدف عملية إعادة التنظيم إلى إعادة هيكلة رأسمال المؤسسة لتخفيض نسبة المديونية و بالتالي تخفيض حجم الالتزامات المالية الثابتة على المؤسسة..

وأما إذا لم يكن هناك أي أمل بإمكانية استعادة المؤسسة لربحيتها و التغلب على مصاعبها المالية و كانت قيمتها التصفوية اكبر من قيمتها كمؤسسة مستمرة، فان الحل يكون بتصفية المؤسسة.و تتطلب عملية التصفية الدخول في إجراءات قانونية تؤدي الى إعلان إفلاس المؤسسة.

لكن في واقع الأمر نجد المؤسسات الكبيرة الحجم ذات الاثر الكبير في خدمة المجتمع عادة ما تحظى برعاية الدولة إذ تتدخل في الوقت المناسب لحمايتها من التعرض للإفلاس , يضاف إلى ذلك أن بعض المؤسسات المشرفة على الإفلاس يتم إدماجها في مؤسسات ناجحة , بل و قد تمت عمليات إدماج لتلك المؤسسات رغم توافر شبهة احتكارية تغاضت عنها الحكومة اعتقادا منها بان الآثار السلبية للإفلاس قد تكون اكثر خطورة .

هناك العديد من الطرق والاجراءات المستخدمة لعلاج حالات الفشل المالى الحادث وقد تتداخل هذه الطرق او قد تستخدم اكثر من طريقة للعلاج, نذكر منها الاتي (20).

[20]) نبيل عبدالسلام شاكر , مرجع سابق, ص(259).

(1) **اعادة الهيكلة:** و معنى ذلك أن تتبع المؤسسة استراتيجيات جديدة من شأنها ان تساعد على معالجة الخلل المالى و الابقاء عليها في قطاع الاعمال. و حتى تكون اعادة الهيكلة فعالة يجب أن تشمل اعادة الهيكلة المالية و اعادة الهيكلة الادارية حيث يتلازم الاثنين معا فى تحقيق نتائج فعالة للتغلب على حالة الفشل المالي و يمكن توضيح ذلك من خلال التالى:

أ- **اعادة الهيكلة المالية: تتمثل في** : اعادة تقييم الأصول, اعادة هيكلة الديون, مبادلة المديونية بالملكية, زيادة رأس المال, زيادة المبيعات لحفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية, اعادة دراسة استراتيجيات الانتاج بغرض تحسين الانتاج و خفض تكاليفه .

ب- **اعادة الهيكلة الادارية:** و تعتبر اعادة الهيكلة الادارية جز متمم لاعادة الهيكلة المالية , و يمكن أن يتم بواحدة أو أكثر مما يلى:

- اعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها و خفض تكاليف عنصر العمل.
- دراسة التخلص من الأنشطة و المجالات غير الاقتصادية.
- خفض التكاليف الادارية المختلفة.
- اعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة فاعليته وخفض تكاليفه.

(2) **الاندماج-:** حقيقة الأمر أن دوافع و أهداف الاندماج متعددة و متنوعة و تحتاج الى دراسة كل حالة اندماج على حدة للوقوف على الدوافع الرئيسية و الثانوية للاندماج ، و لكن رغم ان لكل حالة دوافعها الخاصة الا أنه يمكن تحديد ووضع دوافع و أهداف الاندماج تحت مجموعتين:

المجموعة الأولى : دوافع و أهداف علاجية – و من أمثلة ذلك:

- مواجهة بعض حالات الفشل المالى.
- مواجهة شدة المنافسة
- خفض التكاليف الضريبية.

المجموعة الثانية : دوافع و أهداف تطويرية– و من أمثلة ذلك–:

- التوسع و تطبيق نظام الانتاج الكبير.
- تنويع المنتجات.
- السيطرة على حصة أكبر من السوق.

و رغم ما للاندماج من مزايا عديدة و متنوعة الا انه ليس بالأمر الهين أو الخالى من السلبيات و المخاطر و لذلك يمكننا القول ان قرار الاندماج يحتاج الى دراسة جدوى متعمقة لمعرفة آثاره المختلفة و تكاليفه و ردود المنافسين و كذلك الجوانب القانونية و الادارية لعملية الاندماج و الآثار المالية و الضريبية و المحاسبية و كذلك وضع الحلول المقترحة لمختلف المشاكل الناجمة عن الاندماج.

(3) التأجير: هذا الخيار في الغالب لن يكون متاحا فى جميع الاحوال ويتوقف على الشركة وطبيعة ومجال نشاطها, او على امكانية وجود هذا الخيار.

(4) **تغيير الشكل القانوني** : يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض المنظمات و المقصود هنا التحويل من شكل أقل مرونة الى شكل أكثر مرونة حيث يتاح للادارة حرية الحركة و حرية اتخاذ العديد من القرارات بغية استمرارها في مجال عملها , وتحقيق الارباح.

(5) **التصفية**: و عند اجراء التصفية أو الافلاس فان من أهم النقاط التي تكون موضع اهتمام "أولويات السداد" و تكون غالبا على النحو التالي:

- تكاليف اجراءات الافلاس و التصفية.
- الضرائب المستحقة للدولة.
- الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها.
- الديون غير المضمونة أو العامة.
- حقوق حاملي الأسهم الممتازة
- حقوق حاملي الأسهم العادية.

و للافلاس اجراءات تختلف من دولة الى أخرى. و عندما تتعرض المؤسسة للتصفية فان ذلك يدل على عدم وجود مشترين لهذا المشروع عن طريق البيع لسبب أو لآخر و من أهمها استمرار الخسائر و خفض الانتاجية مع وجود دلائل متشائمة حول استمرار هذه الخسائر و صعوبة اعادة هيكلة المؤسسة حتى يعود بفعالية لدائرة العمل و الانتاج.

(6) **البيع** : ان تحديد أساليب بيع المؤسسة و طرق التقييم من اهم الموضوعات من أجل اتمام عملية البيع بأعلى عائد ممكن للمالك و قد يكون البيع كلي أو جزئي للمشروع (وتسمى عملية البيع هذه لمؤسسات القطاع الحكومي بالخصخصة).

خامسا : الاساليب المستخدمة في قياس الفشل المالي :

هناك العديد من الاساليب والادوات للتعبير الكمي والنوعي عن المستوى النسبي للفشل المالي ، و يمكن تصنيف تلك الاساليب على النحو التالي (21):

(1) **الاساليب التي تعتمد على الأدوات الإحصائية** : وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام ، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير أخر، ومن أهم هذه الأدوات: المدى Range , الانحراف المعياري Standard deviation , معامل الاختلاف Coefficient of variation , معامل بيتا Beta coefficient .

(2) **الاساليب التي تعتمد على أدوات التحليل المالي** : وهي تعتمد على قياس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير، وبخاصة الدائنين ، في الآجال المحددة لاستحقاقها ، وتحقيق تدفقات نقدية صافية. ويعتمد قياس مستوى الفشل المالي بالمنظمة على مجموعة النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها – كمؤشرات تقريبية

21) عبد الله خالد أمين , التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل ، مجلة المصارف العربية، المجلد ١٣.-العدد148- 1993، .

على الحالة المتوقعة للمنظمة من حيث التدفقات النقدية المتوقعة للمنظمة ، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لالتزامات المنظمة. ومن أهم النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها قياس مستوى الفشل المالي :

- **مؤشرات السيولة:** تقيس قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها.
- **مؤشرات الربحية:** تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة .
- **مؤشرات النشاط (الدوران):** تقيس قدرة إدارة المؤسسة على تشغيل وإدارة أصولها لتوليد الإيراد .
- **مؤشرات المديونية (هيكل رأس المال):** تقيس قدرة المؤسسة على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، وكذلك المدى الذي ذهبت إليه الشركة في الاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.

سادسا : النماذج المستخدمة في تصنيف الفشل المالي :

وهناك العديد من الدراسات السابقة اهتمت بتطوير نماذج كمية , ونوعية , لأجل قياس المخاطر المالية بالمنظمة ، وبخاصة خطر العسر المالي أو الإفلاس Bankruptcy risk . –ومن أشهر هذه النماذج المالية (22):

النموذج الكمي : ويسمى بنموذج (Z-Score) , الذي وضعه Altman (1968) باستخدام طريقة المتغيرات المتعددة، ويستخدم هذا الأسلوب لتحليل العوامل الخمسة، وهي السيولة, والربحية, وقدرة استرداد الدين، والرافعة المالية و القدرة الائتمانية(1). حيث يعكس النموذج مدى قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها ، ومن ثم قدرتها على مواجهة المخاطر المالية .

النموذج النوعي : ويسمى بنموذج (A-Score), الذي وضعه (Argenti) حيث يعتقد أن عدم كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية أسباب كافية للفشل المالي، وقد تتجلى تلك العيوب الإدارية في صور متعددة مثل الجمع بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، أو عدم كفاءة النظام المالي، أو عدم الاستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة , ويعتمد نموذج (A) على طرق بديلة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، من خلال نظام تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية، على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط، دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي للأوزان.

[22]) عمر عيسى والداود، أحمد عبد الفتاح, **التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس المتعدد الاتجاهات** , مجلة دراسات العلوم الإدارية .المجلد 31. العدد (2), 2004م.

المحور الرابع :الدراسة الميدانية

أولا : إجراءات الدراسة الميدانية :

تشتمل إجراءات الدراسة الميدانية على الاتي:

1. مجتمع وعينة الدراسة :يتكون مجتمع البحث من العاملين في (المصنع السوداني الماليزي)، حيث تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع عدد 42 استبانة تم توزيعها علي عدد من المدراء الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين والمحاسبين والمحللين الماليين ، وقد تم استرداد عدد 39 استبانة بعد ملئها بواسطة افراد العينة اي ما بنسبة 92.9% 0
2. أدوات جمع البيانات : الاستبيان هو الأداة الأساسية لجمع البيانات الأولية لهذه الدراسة ، وينقسم الاستبيان إلى قسمين :القسم الأول يشتمل على البيانات الشخصية المتمثلة في (العمر، التخصص العلمي، المؤهل العلمي ، المؤهل المهني ، المسمى الوظيفي ، وسنوات الخبرة).أما القسم الثاني من الاستبيان فيشتمل على عدد من المحاور تتكون من عدد العبارات. وتم تصميم الأسئلة بناء على معدل ليكارت الخماسي على النحو التالي : أوافق بشدة وتم إعطائها وزن (5) , أوافق وتم إعطائها وزن (4) , محايد وتم إعطائها وزن (3), لا أوافق وتم اعطائها وزن (2), لا أوافق بشدة وتم اعطائها وزن (1).
3. الأسلوب التحليل : تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) للحصول على النتائج، ولإثبات صحة الفرض أو عدم صحته أو مدى توافق العبارات مع الفرض. تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الفروق المعنوية لمجموع الفرضيات، والانحدار المتعدد.

أولا:عرض وتحليل البيانات الشخصية:

الجدول (4/1) : توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للخصائص الشخصية لأفراد

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
1) العمر	أقل من30 سنة	17	43.0
	30 وأقل من40سنة	11	28,2
	40 وأقل من50 سنة	7	17.9
	50 سنة فأكثر	4	10.3
2) المؤهل العلمي	دكتوراه	16	41.0
	ماجستير	9	23.1
	دبلوم عالي	3	7.7
	بكالوريوس	11	28.2
3) التخصص العلمي	محاسبة	35	89.7

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
	إدارة أعمال	2	5.1
	تكاليف ومحاسبة إدارية	2	5.1
4) المسمي الوظيفي	محاسب	15	38.5
	مراجع داخلي	7	17.9
	محلل مالي	7	17.9
	مدير مالي	4	10.3
	مراجع خارجي	4	10.3
	أخري	2	5.1
5) المؤهل المهني	زمالة أمريكية	6	15.4
	زمالة عربية	1	2.6
	زمالة سودانية	2	5.1
	لا يوجد مؤهل مهني	28	71.8
	أخري	2	5.1
6) سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات	18	46.2
	5 وأقل من10سنوات	5	12.8
	10 وأقل من15 سنة	9	23.1
	15وأقل من 20 سنة	3	7.7
	20 سنة فأكثر	4	10.3

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليل بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتبين من الجدول (4/1) أن متغير العمر فيلاحظ أن النسبة العالية تميل إلى الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) حيث بلغ عددها (17) أي ما نسبته (43.6 %)، كما يتضح من الجدول نفسه أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة الدكتوراه حيث بلغ عددهم (16) أي ما نسبته (41%)، أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي فنلاحظ أن أغلب أفراد العينة تخصصاتهم محاسبة وقد بلغ عددهم 35 أي ما نسبته (89.7%)، وتشير نتائج الدراسة إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الذين يحتلون منصب محاسب، حيث بلغ عددهم (15) أي ما نسبته (38.5%)، كما يتضح من الجدول أن أغلب أفراد العينة لا يوجد لديهم مؤهلات مهنية وقد بلغ عددهم 28 أي ما نسبته (71.8%)، أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتشير النتائج إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم ممن خبرتهم أقل من(5) سنوات، وقد بلغ عددهم (18) أي ما نسبته (46.2%).

ثانيا:عرض وتحليل البيانات الاساسية واختبار الفرضيات:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة علي عبارات كل فرضية.

اختبار الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن متطلبات المراجعة البيئية كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و التنبؤ بالفشل المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول (4/2)الآتي:

جدول (4/2)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.528	7.152	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.436	5.629	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.679			
معامل التحديد (R^2)	0.461			
أختبار (F)	31.687	النموذج معنوي		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليل بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول(4/2) الاتي.

1. ان نتائج التقدير أظهرت وجود ارتباط طردي قوي بين متطلبات المراجعة البيئية كمتغير مستقل والتنبؤ بالفشل المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.679).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.461)، هذه القيمة تدل على أن متطلبات المراجعة البيئية كمتغير مستقل يؤثر بـ (46%) علي التنبؤ بالفشل المالي (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (31.68) وهي تعني توجد فروق معنوية بين متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي مما يدل علي قبول الفرض البديل.
4. 2.528: متوسط أثر التنبؤ بالفشل المالي عندما متطلبات المراجعة البيئية تساوي صفراً.
5. 0.436: وتعني بزيادة متطلبات المراجعة البيئية وحدة واحدة يزداد أثر التنبؤ بالفشل المالي ب46%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي " قد تحققت.

اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي. وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن عناصر المراجعة البيئية كمتغير مستقل ممثل بـ(x2) والتنبؤ بالفشل المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول (4/3)الآتي:

جدول (4/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.504	4.414	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.668	8.846	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.824			
معامل التحديد (R^2)	0.679			
أختبار (F)	78.247	النموذج معنوي		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليل بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح من الجدول جدول (4/3)الاتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين عناصر المراجعة البيئية كمتغير مستقل و التنبؤ بالفشل المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.824).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.679)، هذه القيمة تدل على أن عناصر المراجعة البيئية كمتغير مستقل يؤثر بـ (67%) علي التنبؤ بالفشل المالي (المتغير التابع) وهو تأثير قوي.
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (78.247) وهي تعني أنه توجد فروق معنوية بين عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي مما يدل علي قبول الفرض البديل.
4. 1.504: متوسط أثر التنبؤ بالفشل المالي عندما عناصر المراجعة البيئية يساوي صفراً.
5. 0.668: وتعني بزيادة عناصر المراجعة البيئية بوحدة واحدة يزداد التنبؤ بالفشل المالي بـ 67%.

مما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي " قد تحققت.

اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر نطاق المراجعة البيئية علي التنبؤ بالفشل المالي وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن نطاق المراجعة البيئية كمتغير مستقل ممثل بـ (x3) و التنبؤ بالفشل المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول(4/4) الآتي:

جدول (4/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.983	7.811	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.579	10.008	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.855			
معامل التحديد (R^2)	0.730			
أختبار (F)	100.155	النموذج معنوي		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليل بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحثان من الجدول رقم (4/4)الاتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين نطاق المراجعة البيئية كمتغير مستقل و التنبؤ بالفشل المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.855).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.730)، هذه القيمة تدل على أن نطاق المراجعة البيئية كمتغير مستقل يؤثر بـ (73%) علي التنبؤ بالفشل المالي (المتغير التابع) وهو تأثير قوي.
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (100.155) وهي تعني أنه توجد فروق معنوية بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي مما يدل علي قبول الفرض البديل.
4. 1.983: متوسط أثر التنبؤ بالفشل المالي عندما نطاق المراجعة البيئية يساوي صفراً.
5. 0.579: وتعني بزيادة نطاق المراجعة البيئية بوحدة واحدة يزداد التنبؤ بالفشل المالي بـ 73%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي " قد تحققت.

عرض ومناقشة نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

متغيرات الدراسة:

(x1) : متطلبات المراجعة البيئية.

(x2) : عناصر المراجعة البيئية

(x3): نطاق المراجعة البيئية

(y): التنبؤ بالفشل المالي

جدول (4/5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير متطلبات وعناصر ونطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي.

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.746	5.568	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	(0.229)	(2.030)	0.050	معنوية
$\hat{B}_2$	0.322	1.713	0.096	غير معنوية
$\hat{B}_3$	0.539	3.466	0.001	معنوية
معامل الارتباط المتعدد (R)	0.875			
معامل التحديد (R^2)	0.765			
أختبار (F)	38.055	النموذج معنوي		

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج تحليل بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

يتضح للباحثان من الجدول (4/5)الاتي:

1. أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي بين عناصر المراجعة البيئية وبين التنبؤ بالفشل المالي، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.875).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.765)، هذه القيمة تدل على أن عناصر المراجعة البيئية تؤثر بـ(76%) علي التنبؤ بالفشل المالي.
3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (38.055).
4. من النتائج أعلاه نجد أنه يوجد تأثير معنوي من قبل (عناصر المراجعة البيئية) على (التنبؤ بالفشل المالي).

الخاتمة :

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. أن هنالك تأثيراً طردياً بين متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي في المصنع السوداني الماليزي.
2. أن هنالك تأثيراً طردياً بين عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي .
3. أن هنالك تأثيراً طردياً بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي.
4. أن هنالك التزام تام بتطبيق معايير المراجعة البيئية بصورة سليمة في المصنع السوداني الماليزي.
5. أن مراجعة الأداء البيئي بالمصنع السوداني الماليزي ساهم في على أساليب متخصصة للمراجعة البيئية لمواكبة التطورات في بيئة الأعمال الحديثة.
6. أن إدارة المراجعة الداخلية بالمصنع السوداني الماليزي تقوم بتقديم تقارير لتنبؤ بالفشل المالي إلى لجان المراجعة.
7. تعمل إدارة المصنع السوداني الماليزي على نشر ثقافة التنبؤ بالفشل المالي لدى كافة العاملين

ثانياً: التوصيات

1. استمرار ادارة المصنع السوداني الماليزي في توفير متطلبات المراجعة البيئية بصورة سليمة.
2. وجود إطار تشريعي متكامل يحدد عناصر المراجعة البيئية بالمصنع السوداني الماليزي.
3. أن استمرار ادارة المصنع السوداني بتطبيق معايير المراجعة البيئية بصورة سليمة .
4. العمل على التأكد من ان الأنشطة والبرامج التي يمارسها المصنع السوداني الماليزي غير ضارة بالبيئة.
5. العمل على نشر ثقافة تقييم التنبؤ بالفشل المالي لدى كافة العاملين بالمصنع السوداني الماليزي.
6. الاستمرار في تقديم تقارير عن التنبؤ بالفشل المالي من قبل إدارة المراجعة الداخلية بالمنشأة إلى لجان المراجعة.
7. العمل على تدريب العاملين بالمصنع السوداني الماليزي على كيفية تطبيق نطاق ومتطلبات وعناصر المراجعة البيئية من أجل زيادة الكفاءة لكيفية التنبؤ بالفشل المالي .

المصادر والمراجع

اولا : الكتب العربية :

1. إبراهيم أحمد الصعيدي، دارسات متقدمة في المراجعة "في ضوء إرشادات ومعايير المراجعة الدولية"، القاهرة، 1998م.
2. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، مرجع سابق.
3. حمزة محمود الزبيدى ، " :التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي –، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، 2000.
4. الشريف ريحان, التعثر المالي: المراحل، الأسباب والطرق وإجراءات المعالجة, جامعة باجي مختار,عنابة.
5. مُحَمَّد سمير الصبان، نظرية المراجعة واليات التطبيق، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م).
6. منصور أحمد البديوي و كمال خليفة أبوزيد و هيبت مُحَمَّد عبد القادر، مرجع سابق.
7. نبيل عبدالسلام شاكر ,الفشل المالي (التشخيص – التنبؤ–العلاج –منهج التحليل), كلية التجارة جامعة عين شمس,.
8. يونس علي أحمد، الفشل المالي من منظور قانوني، عمان: دار وائل للنشر، 2008م.

ثانيا : الدراسات السابقة :

1. زهير عبد الله دفع الله، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، دور المراجعة البيئية في تحسين كفاءة وفعالية أداء الوحدات الاقتصادية في السودان، (جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2009م).
2. سليم عماري، رسالة ماجستير غير منشورة، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2015م.
3. عزت هاني ابو عزت، ، رسالة ماجستير غير منشورة، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمانجامعة الشرق الأوسط، 2018م.
4. علي عبد الله أحمد الجبري، رسالة ماجستير غير منشورة، إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لمراجعة الأداء البيئي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2007م.
5. غمام مراد ود حمون قوزي، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية، (جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، 2015م).
6. نهى بلولة الأمين بابكر، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، المراجعة البيئية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية السودانية، (جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2016م).

ثالثا: الاوراق العلمية بالدوريات:

1. عبد الله خالد أمين , التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل ، مجلة المصارف العربية، المجلد ١٣, العدد148, 1993م.
2. عبد الناصر مُحَمَّد سيد درويس، إطار مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات عند مراجعة الإدارة البيئي في منشآت المصرية، (جامعة بني سويف، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2014م).
3. عمر عيسى والداود، أحمد عبد الفتاح, التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس المتعدد الاتجاهات ,مجلة دراسات العلوم الإدارية,المجلد31,العدد (2),2004م.
4. لطفي أمين السيد، ليلي عبد الحميد،دراسة تحليلية للاتفاقات البيئية الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، العدد 1،2002م .
5. مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية في إدارة الأعمال والإدارة العامة والمحاسبة، أثر عدم الالتزام بمتطلبات المراجعة البيئية على تقويم الأداء البيئي في المنشآت الصناعية السودانية، مجلة نصف سنوية محكمة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، العدد الأول، 2012م.
6. مُحَمَّد حسني عبد الجليل، طار مقترح للمراجعة البيئية في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر: كلية التجارية وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 1996م.
7. محمود جلال الكسار،استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الإداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات(الفشل المالي), بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية ا لاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الزرقاء،الأردن، 2009م.
8. هندي منير إبراهيم صالح التنبؤ بالإفلاس الفني للشركات الصناعية التابع للقطاع ، المجلة العلمية العام في مصر ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة قطر ، المجلد .1991.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

جامعة العلوم و التقانة

كلية العلوم الادارية

السيد/ ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استمارة استبيان

أعد الباحثان هذه الاستبانة للحصول على بيانات تتعلق بالجانب الميداني لورقة علمية بعنوان: دور المراجعة البيئية في التنبؤ بالفشل المالي

دراسة ميدانية على عينة من المنشآت الصناعية(المصنع السوداني الماليزي)

عليه نرجو كريم تفضلكم بإبداء رأيكم في العبارات الواردة في الاستبانة، علماً بأن هذه البيانات سوف تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

مع خالص شكرنا وتقديرنا

الباحثان:

د.عباس عبدالله الحسين محمد — استاذ الادارة المشارك

د.نمارق أزهري احمد إسماعيل — أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة العلوم والتقانة/السودان

أولاً: البيانات الشخصية:-

نرجو التكرم بوضع (✓) مقابل ماتراه مناسبا:

1. العمر:

أ. أقل من30 سنة( ), ب -30 وأقل من40سنة( )

ج -40 وأقل من50 سنة( ) , د - 50 سنة فأكثر( )

2. المؤهل العلمي:

ب. بكلاريوس ( ) ب. دبلوم عالي ( ), ج. ماجستير ( )

د. دكتوراة ( ), هـ. أخري (.....)

3. التخصص العلمي:

أ. محاسبة ( ) ب. إدارة أعمال ( ), ج. د.اقتصاد( )

د. تكاليف ومحاسبة إدارية ( ) , هـ. أخري (.....)

4. المؤهل المهني :

أ- زمالة أمريكية( ), ب-زمالة عربية( ), ج -زمالة سودانية( ),

د -لا يوجد مؤهل مهني( ), هـ أخري( )

5. المسمي الوظيفي:

أ.محاسب( ), ب -مراجع داخلي( ), ج -محلل مالي( )

د -مدير مالي( ), هـ مراجع خارجي( ), و -أخري( )

6. سنوات الخبرة:

أ. أقل من 5 سنوات ( ) ب. 5 وأقل من10 سنة ( )

ج. 10 وأقل من 15 سنة( ) د. 15 سنة فأكثر ( )

ثانياً: البيانات الاساسية:

الرجاء التكرم بوضع علامة (√)أمام العبارة التي تراها مناسبة:

الفرضية الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يوجد بالمصنع إطار تشريعي متكامل يحدد متطلبات المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي					
2	يوجد نظام للمحاسبة البيئة بالمصنع					
3	يعمل المصنع على تطبيق معايير المراجعة البيئية بصورة سليمة لتنبؤ بالفشل المالي					
4	يوجد بالمصنع كوادر بشرية مؤهلة للقيام بالمراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي					
5	يتم بالمصنع تطبيق سياسة بيئية وفقاً لخطة زمنية محددة					
6	يعمل المصنع على تنفيذ نظام لحماية البيئة والتنبؤ بالفشل المالي					
7	يعمل المصنع على تقييم الأداء البيئي بصورة مستمرة					

الفرضية الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يعمل المصنع على مراجعة نظم الإدارة البيئية وفقاً للتشريعات المنظمة للبيئة ولتحديد نطاق المراجعة البيئية					
2	يعمل بالمصنع على الالتزام التنظيمي لمتطلبات الأداء البيئي والتنبؤ بالفشل المالي					
3	يعمل المصنع على مراجعة منع التلوث من خلال تقليل النفايات والتخلص منها					
4	يعمل المصنع على تقييم الأخطار البيئية المرتبطة بانتقال الأصول					
5	يعمل المصنع على قياس الآثار الناتجة عن الممارسات البيئية والتنبؤ بالفشل المالي					
6	يقوم المصنع بالإفصاح عن آثار الممارسات البيئية في القوائم المالية					
7	تؤدي مراجعة الأداء البيئي بالمصنع على خفض التلوث عند المنبع					

الفرضية الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المراجعة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي.

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقوم المصنع على استخدام الاختبارات الفنية للأنشطة البيئية لتقويم الأداء البيئي					
2	يعمل المصنع على استخدام الفحص التحليلي لمراجعة الأنشطة البيئية					
3	يقوم المصنع على استخدام إسلوب عائد الانفاق لمراجعة القضايا البيئية والتنبؤ بالفشل المالي					
4	يقوم المصنع على استخدام المعايير المتعارف عليها لمراجعة الأداء البيئي ولتحديد عناصر المراجعة البيئية					
5	يعمل المصنع على تطوير أساليب متخصصة للمراجعة البيئية لمواكبة التطورات ولتنبؤ بالفشل المالي					
6	يقوم المصنع بالتأكيد من الرقابة على الأنشطة البيئية والتنبؤ بالفشل المالي					
7	يعمل المصنع علي تحديد مستوى التأهيل المطلوب في فريق المراجعة ولتنبؤ بالفشل المالي					